الأمم المتحدة

A/HRC/57/65

الجمعية العامة

Distr.: General
23 July 2024
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة السابعة والخمسون

9 أيلول/سبتمبر – 9 تشرين الأول/أكتوبر 2024

البندان 2 و8 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

متابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا

المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

تقرير الأمين العام

موجز

يقدَّم هذا التقرير عملاً بالفقرة 13 من قرار مجلس حقوق الإنسان 31/51 الذي طلب فيه المجلسُ إلى الأمين العام أن يقدم إليه تقريراً عن تنفيذ هذا القرار يتضمن أمثلة على أفضل الممارسات لدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. ويعرض الأمين العام بشكل عام أنشطة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في مجال دعم إنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي جرى الاضطلاع بها خلال الفترة من آب/أغسطس 2023 إلى تموز/يوليه 2024. ويسلط الأمين العام الضوء على الدعم المقدَّم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والتعاون بين هذه المؤسسات والنظام الدولي لحقوق الإنسان، ويورد وصفاً للدعم الذي تقدمه المفوضية إلى التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وشبكاته الإقليمية.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- تؤدي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان دوراً محورياً في تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعيد الوطني. ويعيد مجلس حقوق الإنسان، في قراره 31/51، تأكيد إعلان وبرنامج عمل فيينا، وما ورد فيه عن الدور الهام والبنّاء الذي تؤديه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وبخاصة بصفتها الاستشارية لدى السلطات الوطنية المختصة، ودورها في مساعدة ضحاياها على التماس سبل الانتصاف بشأن انتهاكات حقوق الإنسان، وفي نشر المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان، والتثقيف في مجال حقوق الإنسان. وسلّم المجلس بالدور الهام للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في رصد عمل الهيئات الحكومية والجهات المعنية الأخرى، وفي تقديم التقارير وإسداء المشورة إليها. ويشجع المجلس الدول أيضاً على التعاون مع مؤسساتها الوطنية لحقوق الإنسان وعلى ضمان قدرتها على الاضطلاع بولاياتها ومهامها بصورة فعالة ومستقلة، بسُبل منها ضمان تخصيص موارد كافية لها.

2- وأكد مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، في بيان رؤيته[1]، على الحاجة إلى الاستثمار في المؤسسات التي تدعم سيادة القانون، بما في ذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وقد التزم الأمين العام، في ندائه إلى العمل من أجل حقوق الإنسان، بتعزيز الدعم المقدَّم إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عن طريق زيادة جهود بناء قدرات المؤسسات والآليات الوطنية والإقليمية لحقوق الإنسان. وهذه الخطوات ذات أهمية حاسمة لتعزيز البنية التحتية لحقوق الإنسان وضمان أن تتمكّن المؤسسات الوطنية من أداء أدوارها بفعالية.

ثانياً- الدعم المقدَّم من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

ألف- برامج الخدمات الاستشارية، والتعاون التقني، وبناء القدرات

3- يعمل قسم المؤسسات الوطنية والآليات الإقليمية، داخل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، كجهة وصل لتنسيق الأنشطة الرامية إلى إنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وبالتعاون مع المكاتب الميدانية للمفوضية وكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، وخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والشبكات الإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، تساعد المفوضية الحكومات على إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان وتسهم في بناء قدراتها. وفي هذا السياق، تعمل المفوضية السامية عن كثب مع السلطات الوطنية، والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني، والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في هذا الشأن.

4- وتقدم المفوضية السامية لحقوق الإنسان المساعدة التقنية والقانونية إلى السلطات الوطنية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالأطر الدستورية والتشريعية لضمان الامتثال للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس). وتشمل هذه المساعدة تقديم الخدمات الاستشارية، وبناء القدرات، ومشاريع التعاون التقني، وتقييمات الاحتياجات، وبعثات تحديد النطاق لإنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان أو لتعزيز قدرتها على الاضطلاع بولاياتها على نحو فعال.

(1) متاح على الرابط: https://www.ohchr.org/en/documents/outcome-documents/human-rights-path-solutions.

5- وتوجد حالياً 118 مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان معتمدة من جانب التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان باعتبارها ممتثلة كلياً أو جزئياً لمبادئ باريس. وجرى تقييم تسعين منها على أنها متوافقة تماماً مع مبادئ باريس.

1- أفريقيا

6- فيما يتعلق بإنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، قدمت المفوضية المشورة التشريعية إلى السلطات في أوغندا، وبنن، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وسان تومي وبرينسيبي، والسنغال، وسيشيل، وكابو فيردي، والكونغو، وموزامبيق، وناميبيا من أجل مواءمة القوانين التمكينية لهذه المؤسسات مع مبادئ باريس والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

7- وفي آذار/مارس 2024، نظمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان حلقة عمل لمساعدة مكتب أمين المظالم في بوتسوانا على تفعيل ولايته في مجال حقوق الإنسان. كما قدمت المفوضية الدعم التقني لتحديد أفضل الممارسات لتحويل هذا المكتب إلى مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان تكون فعالة ومستقلة.

8- وفي الفترة ما بين أيلول/سبتمبر 2023 ونيسان/أبريل 2024، قدمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان الدعم التقني والمالي إلى السلطات الوطنية في كابو فيردي وذلك بتيسيرها الحوارات بين مكتب أمين المظالم و"اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمواطنة" والمدافعين عن حقوق الإنسان مع التركيز على الدمج بين هذه المؤسسات بغية إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان تكون مستقلة وفعالة.

9- وواصلت المفوضية السامية لحقوق الإنسان دعم "اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية" في جمهورية أفريقيا الوسطى، بغية تحسين العمليات الداخلية للجنة وتنفيذ ولايتها المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان وتفاعلها مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

10- وفي الفترة ما بين آب/أغسطس 2023 وآذار/مارس 2024، قدمت المفوضية الدعم التقني والمالي إلى اللجنة الوطنية التشادية لحقوق الإنسان بغية تعزيز قدراتها التقنية والتشغيلية بشأن حماية حقوق الإنسان في سياق الانتخابات وبشأن العدالة الانتقالية. وقد قامت المفوضية بـ 17 بعثة رصد مشتركة مع اللجنة في مجال حقوق الإنسان، ركزت على حقوق المهاجرين وأماكن الاحتجاز، وأدت إلى إطلاق سراح 74 شخصاً، من بينهم طفلان كانا محتجزين تعسفاً.

11- وفي شباط/فبراير 2024، نظمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان واللجنة الوطنية الجيبوتية لحقوق الإنسان دورة تدريبية مشتركة بشأن حقوق الإنسان في التحقيقات القضائية استهدفت موظفي إنفاذ القانون من 12 دولة أفريقية ناطقة بالفرنسية. كما يسرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان مشاركة المفوضية في حلقات عمل إقليمية بشأن العدالة الانتقالية ومراقبة الانتخابات، بهدف بناء قدراتها في تلك المجالات.

12- وفي شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2023، قدمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان الدعم التقني والمالي إلى اللجنة الوطنية الليبيرية المستقلة لحقوق الإنسان بغية تقييم مدى امتثال الشركات المتعددة الجنسيات لمبادئ حقوق الإنسان ورصد حالة حقوق الإنسان في سياق الانتخابات التي أُجريت في تشرين الأول/أكتوبر 2023. وفي الفترة ما بين حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر 2023، دعمت المفوضية الرصد المشترك لمرافق الاحتجاز المضطلع به من جانب اللجنة وشعبة حقوق الإنسان التابعة لوزارة العدل. واستضافت المفوضية، في عام 2023 وفي الجزء الأول من عام 2024، برنامجاً إذاعياً لزيادة الوعي بحقوق الإنسان وتحسين إبراز ولاية اللجنة المذكورة.

13- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان اللجنة الوطنية الرواندية لحقوق الإنسان في وضع خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان وخطة عمل وطنية بشأن الأعمال

التجارية وحقوق الإنسان. وقامت المفوضية ببناء قدرات هذه اللجنة بشأن التفاعل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان ومتابعة تنفيذ التوصيات.

14- وقدمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان، في الفترة ما بين آب/أغسطس 2023 وتشرين الأول/أكتوبر 2023، الدعم إلى اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان ومكتب المدعي العام في تنظيم حوارات إقليمية ووطنية بشأن حقوق الإنسان، ما أدى إلى وضع استراتيجيات وتوصيات لتحسين حالة حقوق الإنسان والحوكمة وإلى وضع سياسة وخطة عمل وطنيتين جديدتين لحقوق الإنسان. وفي أيلول/سبتمبر 2023، وبدعم من المفوضية، اعتمدت اللجنة المذكورة والمكتب الوطني للإحصاءات بصورة رسمية بيانات بشأن الغاية 16-10-1 من أهداف التنمية المستدامة، التي تتتبّع حالات القتل والاختطاف والاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي والتعذيب، التي جرى التحقق منها، والتي طالت الصحفيين والإعلاميين والنقابيين والمدافعين عن حقوق الإنسان. وقد أسهم هذا التعاون في دمج البيانات التي يولدها المواطنون والمتوافرة لدى المدافعين عن حقوق الإنسان ووسائط الإعلام واللجنة المذكورة لكي يستخدمها المكتب الإحصائي الوطني استخداماً رسمياً.

15- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أجرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان عملية تقييم للاحتياجات، بناء على طلب اللجنة السيشيلية لحقوق الإنسان بغية تعزيز قدرتها المؤسسية على رصد حقوق الإنسان وإعداد التقارير المتعلقة بهذه الحقوق، بما في ذلك تعديل القانون التمكيني ليتماشى مع مبادئ باريس، والتحضير لعرض طلب اعتماد اللجنة أمام اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

16- وفي آب/أغسطس 2023، أقامت المفوضية السامية لحقوق الإنسان شراكة مع لجنة حقوق الإنسان والحكم الرشيد في جمهورية تنزانيا المتحدة بغية تنفيذ برنامج لبناء قدرات 70 عضواً من أعضاء نوادي حقوق الإنسان من جامعات شتى بهدف تعزيز تفاعل الشباب مع آليات حقوق الإنسان. وفي آب/أغسطس وتشرين الثاني/نوفمبر 2023، عقدت المفوضية واللجنة المذكورة جلستين مشتركتين مع أعضاء البرلمان للتوعية بإسهامات البرلمان في عملية الاستعراض الدوري الشامل وفي التصديق على معاهدات حقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق تقديم التقارير ومتابعة توصيات آليات حقوق الإنسان. وأسهمت الاجتماعات في تعزيز الشراكة بين المفوضية والبرلمان، وجرى التأكيد على الحاجة إلى أطر تشريعية وميزانوية متوافقة مع حقوق الإنسان، وإلى الفحص المنهجي لانتهاكات حقوق الإنسان، ودعم تنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان.

17- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2023، دعمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان لجنة حقوق الإنسان في زامبيا لمتابعة دراسة تقودها المفوضية بشأن تعزيز الحق في الغذاء والتعليم في زامبيا. وكانت أنشطة المتابعة، التي اتخذت شكل مشاورات وحلقات عمل لبناء القدرات، تستهدف الجهات المسؤولة والمنظمات غير الحكومية، ما أدى إلى زيادة الوعي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنهوض بإعمال هذه الحقوق عن طريق تعزيز الحماية القانونية والميزنة القائمة على الحقوق. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، قدمت المفوضية الدعم إلى اللجنة المذكورة في تقديم تعليقاتها إلى البرلمان بشأن مشروع قانون الوصول إلى المعلومات، الذي جرى سنه في كانون الأول/ديسمبر 2023.

2- الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي

18- قدمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان المشورة التقنية إلى السلطات في سورينام بشأن إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، وفقاً لمبادئ باريس.

19- وفي الفترة ما بين آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر 2023، تعاونت المفوضية السامية لحقوق الإنسان، عن طريق مبادرتها لـ "تعزيز القدرات"، مع مكتب أمين المظالم في بيرو لإجراء دراسة لبحث العوامل الاجتماعية - الاقتصادية التي تدفع إلى نشوء النزاعات الاجتماعية في البلد. وقد سلطت الدراسة الضوء على عدم الامتثال لاتفاقات حل النزاعات، بما في ذلك تلك المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، باعتبارها أحد المحركات الرئيسية لتكرار حدوث النزاعات. وبالاستفادة من نتائج الدراسة، قام مكتب أمين المظالم بتحسين قدراته التحليلية وبصياغة توصيات لتعزيز استراتيجيات منع نشوب النزاعات.

3- آسيا والمحيط الهادئ

20- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تابعت المفوضية المناقشات الوطنية الرامية إلى اعتماد قانون لإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في كمبوديا، بغية ضمان اتساقها مع مبادئ باريس.

21- وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، دعمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان اللجنة المالديفية لحقوق الإنسان لكي تستطيع استضافة معرض صور فوتوغرافية بشأن حقوق الإنسان بغية زيادة الوعي بحقوق الإنسان والاحتفال بالذكرى الخامسة والسبعين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، جرى إطلاق بوابة إلكترونية ممولة عن طريق الصندوق الخاص المنشأ عملاً بالمادة 26 من البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وهي بوابة أُطلقت لتتبع حالة تنفيذ التوصيات من جانب الآلية الوقائية الوطنية لمالديف وتقديم تحديثات بشأن هذا التنفيذ.

22- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، تعاونت المفوضية السامية لحقوق الإنسان مع اللجنة الوطنية الباكستانية لحقوق الإنسان لإيجاد فهم أفضل لكيف يمكن للمفوضية أن تساعد اللجنة على أداء دورها في تنفيذ قانون منع التعذيب والوفاة أثناء الاحتجاز والمعاقبة عليهما لعام 2022، والذي سمّى اللجنة لتكون هي الهيئة الرقابية لوكالة التحقيقات الاتحادية.

23- وفي الفترة ما بين آب/أغسطس 2023 وآذار/مارس 2024، دعمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان اللجنة الفلبينية لحقوق الإنسان عن طريق مبادرات شتى. إذ قدمت المفوضية المشورة التقنية إلى البرلمان الفلبيني (الكونغرس) أثناء مداولاته بشأن مشروع القانون التمكيني للجنة المذكورة. وقدمت المفوضية التدريب بشأن النهج القائم على حقوق الإنسان في جمع البيانات وتحليلها، ويسرت تنظيم حلقات عمل اللجنة الرامية إلى تعزيز تعاون المجتمع المدني مع السلطات الوطنية بشأن التوصيات المنبثقة عن عملية الاستعراض الدوري الشامل. وبالإضافة إلى ذلك، اضطلعت المفوضية بأنشطة بناء القدرات في مجال الآليات الدولية لحقوق الإنسان، وتعاونت مع اللجنة المذكورة لتقوية منظمات المجتمع المدني فيما تقوم به من تعزيز وحماية حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان.

24- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، دعمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان تدريب 10 موظفين من اللجنة الوطنية التايلندية لحقوق الإنسان و18 ممثلاً من منظمات المجتمع المدني بشأن رصد إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد مكّنت حلقة العمل اللجنة من التفاعل مع منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان وتعزيز الشراكات معهما بشأن كيفية التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي شباط/فبراير 2024، استضافت المفوضية، بالتعاون مع وزارة العدل ورابطة منع التعذيب، حواراً وطنياً للتشجيع على التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وقد أكد الحوار، الذي حضره مسؤولون حكوميون بارزون، على أهمية تصديق

تايلند على البروتوكول الاختياري، ولا سيما في أعقاب سن "قانون منع وقمع التعذيب والاختفاء القسري" لعام 2022، وسلط الضوء على مبادرة اللجنة للعمل كآلية وقائية وطنية.

25- وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، دعمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان مكتب أمين المظالم في ساموا في تنظيم حدث عام بشأن الحق في التعليم والتثقيف/التعليم في مجال حقوق الإنسان، بمشاركة وزير التعليم وممثلين عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومكتب أمين المظالم. وشمل الحدث إطلاق فيلم وثائقي أنتجته المفوضية، بالتعاون مع شركائها، بعنوان "صانعو التغيير: قصص المربّين الشباب في مجال حقوق الإنسان". وأدى هذا الحدث إلى رفع مستوى الوعي والتأكيد على الروابط بين الدين والثقافة وحقوق الإنسان في السياق الخاص بساموا.

4- أوروبا وآسيا الوسطى

26- في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى أيار/مايو 2024، قدمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان المساعدة التقنية إلى أمين مظالم حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك في إطار التحضير للجولة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل. وشارك أمين المظالم في العديد من الأحداث التي نظمتها المفوضية، بما في ذلك مؤتمرات ومشاورات بشأن سلامة الصحفيين وحقوق ذوي الإعاقة والمدافعين عن حقوق المرأة، ما أدى إلى تعزيز المشاركة والقدرة المؤسسية في هذه المجالات. وبالإضافة إلى ذلك، قدم أمين المظالم، بدعم من المفوضية، تعهدات في سياق مبادرة 75 عاماً على صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (مبادرة حقوق الإنسان 75)، وتعهد بتعزيز شفافية المؤسسات وتحسين التعاون مع المجتمع المدني وإنشاء آلية وقائية وطنية قوية.

27- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان المشورة بغية تعزيز قدرة مؤسسة أمين المظالم في مقدونيا الشمالية على أداء دورها بوصفها آلية الرصد الوطنية بموجب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وذلك عن طريق ضمان المشاركة المجدية من جانب الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم والمجتمع المدني.

28- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، شاركت المفوضية السامية لحقوق الإنسان في اجتماع الخبراء الدوليين المعني بحقوق الإنسان ومصايد الأسماك الذي نظمه المعهد الدانماركي لحقوق الإنسان. وعلى سبيل متابعة الاجتماع، عقدت المفوضية، بالاشتراك مع المعهد الدانماركي لحقوق الإنسان، اجتماعاً لفريق خبراء مرجعي لدعم وضع إطار تحليلي بشأن موضوع تغير المناخ وحقوق الإنسان.

29- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، قدمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان الدعم إلى مكتب أمين المظالم في كوسوفو[(2)] لتعزيز تعاونه مع مكتب مفوض اللغات في حل شكاوى الحقوق اللغوية. كما دعمت المفوضية أنشطة التوعية التي يقوم بها أمين المظالم، بما في ذلك تنظيم اجتماع مائدة مستديرة عُقد في كانون الأول/ديسمبر 2023 لزيادة الوعي بالتحديات التي تواجهها مجتمعات الأقليات. ودعمت المفوضية مبادرات بناء القدرات من أجل مكتب أمين المظالم والمكتب الإحصائي الوطني وهي مبادرات ترمي إلى الترويج للنهج القائم على حقوق الإنسان في جمع البيانات وتحليلها.

30- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استعرضت المفوضية السامية لحقوق الإنسان مشروع القانون الدستوري المتعلق بأمين المظالم في قيرغيزستان ويسرت تنظيم مناقشات عامة لضمان الامتثال لمبادئ باريس. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2023، نظمت المفوضية، جنباً إلى جنب مع أمين المظالم والمجتمع

(2) أي إشارة إلى كوسوفو ينبغي أن تُفهم بالمعنى الوارد في سياق قرار مجلس الأمن 1244(1999).

المدني، مشاورات وطنية بشأن مشروع قانون يتعلق بوسائط الإعلام الجماهيري، شارك فيها مائة من أصحاب المصلحة. وقد يسّر هذا الحدث النظر في مشروع القانون، وسُلطت الأضواء على الحاجة إلى ضمان الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، نظم أمين المظالم، بالتعاون مع المفوضية، حواراً وطنياً بشأن حقوق الإنسان، ما مكن الحكومة والمجتمع المدني من صياغة تعهدات في إطار مبادرة مرور 75 عاماً على صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (مبادرة حقوق الإنسان 75).

31- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان ثلاث حلقات عمل لبناء قدرات مكتب محامي الشعب في جمهورية مولدوفا بهدف تعزيز قدرته على رصد حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

32- وفي أيلول/سبتمبر 2023، نظمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان وبعثة الاتحاد الأوروبي في طاجيكستان اجتماع مائدة مستديرة مع مكتب أمين مظالم حقوق الإنسان لمناقشة تنفيذ "الاستراتيجية الوطنية لحماية حقوق الإنسان" المعتمدة حديثاً وخطة عملها للفترة 2023-2025. وتناول المشاركون المسائل المتصلة بتحقيق العدالة للأطفال، والمساواة وعدم التمييز، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والحق في المحاكمة العادلة، والإجراءات القانونية الواجبة، والتعاون بين السلطات والمجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2023، دعمت المفوضية تنظيم اجتماع مائدة مستديرة احتفالاً بالذكرى السنوية الثلاثين لإقرار الجمعية العامة لمبادئ باريس، بهدف تعزيز قدرة مكتب أمين المظالم على العمل بما يتماشى مع مبادئ باريس.

33- وفي الفترة ما بين آب/أغسطس 2023 وشباط/فبراير 2024، تعاونت المفوضية السامية لحقوق الإنسان مع مكتب مفوضة حقوق الإنسان في الاتحاد الروسي ومع اتحاد الجامعات الروسية في وضع وحدة لحقوق الإنسان وتقديم سلسلة من المحاضرات بشأن حقوق الإنسان.

34- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2023، قامت المفوضية، على نحو مشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بتقديم الدعم إلى مكتب أمين المظالم في تركمانستان في وضع واعتماد خطة استراتيجية خمسية. وجرى التوصية بهذا النشاط بعد تقييم للقدرات أُجري في عام 2022 في إطار الشراكة الثلاثية بين المفوضية السامية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

35- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعاونت المفوضية مع مفوض البرلمان الأوكراني لحقوق الإنسان بغية تبادل المعلومات والاستجابة للمسائل المتصلة بمعاملة أسرى الحرب، وانتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، وحماية المدنيين. وفي نيسان/أبريل 2024، أجرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومكتب المفوض المذكور مناقشات بشأن حماية حقوق الملكية للأشخاص النازحين من الأراضي المحتلة.

36- وفي نيسان/أبريل 2024، قدمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان تحليلاً قانونياً لمشروع القانون المتعلق بالشخص المخول للمجلس الأعلى لحقوق الإنسان في أوزبكستان لتعزيز امتثاله لمبادئ باريس.

5- منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

37- في آذار/مارس 2024، استجابت المفوضية السامية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لطلب من المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الجزائر للحصول على الدعم من أجل تنفيذ خطة شاملة لأنشطة بناء القدرات. ويجري العمل على تقييم احتياجات المجلس بخصوص تصميم هذه الأنشطة وتمويلها.

38- وفي أيلول/سبتمبر 2023، شاركت المفوضية السامية لحقوق الإنسان في "المؤتمر الدولي المعني بتأثير النشاط البشري على الحق في بيئة صحية وملائمة: الممارسات والتحديات والحلول"، والذي نظمته المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في البحرين. وقدمت المفوضية ورقة عمل بشأن الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، أكدت فيها على الدور الرئيسي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في ضمان إعمال هذا الحق.

39- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان الدعم التقني والتدريب بشأن رصد حقوق الإنسان والتحقيق في مرافق الاحتجاز إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في لبنان.

40- وفي شباط/فبراير 2024، عقدت المفوضية السامية لحقوق الإنسان اجتماعاً مع المجلس الوطني للحريات المدنية وحقوق الإنسان في ليبيا لمناقشة مشاركته في الجولة الرابعة لعملية الاستعراض الدوري الشامل. وفي أيار/مايو 2024، أطلقت المفوضية برنامجاً لبناء القدرات للمجلس يركز على مراقبة أماكن الاحتجاز والإجراءات القضائية والتعامل مع الشكاوى.

41- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، نظمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان، بصورة مشتركة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب، حلقة عمل مع الجهات الدينية وخبراء في مجال حقوق المرأة وأكاديميين وبرلمانيين من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ركزت على تأثير الثقافة والتقاليد والدين على تمتع النساء والبنات بالحقوق تمتعاً قائماً على المساواة. وفي شباط/فبراير 2024، نظمت المفوضية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب حلقة عمل لمدة يومين بشأن حقوق الإنسان للمهاجرين عند الحدود الدولية. وكانت حلقة العمل، التي جمعت ممثلين عن المجتمع المدني والسلطات الوطنية ووكالات الأمم المتحدة، تهدف إلى تعميق التفاهم ورعاية التعاون والترويج لنهج قائم على الحقوق في إدارة التعامل عند الحدود.

42- وفي شباط/فبراير 2024، نظمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان حلقة عمل تدريبية لممثلي اللجنة العمانية لحقوق الإنسان بشأن الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، مع التركيز على سبل إسهام المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أعمال اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري والتصديق على الاتفاقية. وطلبت اللجنة العمانية المزيد من التدريب الموضوعي بشأن الاتفاقية واستراتيجيات تنفيذها بصورة فعالة على الصعيد الوطني. وفي أيار/مايو 2024، نظمت المفوضية حلقة عمل تدريبية من أجل اللجنة والسلطات الوطنية لتعزيز قدرتهما على وضع مؤشرات كمية ونوعية لقياس التقدم المحرز في تنفيذ المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

باء- تقديم الدعم إلى المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية من جانب المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

1- أفريقيا

43- في تشرين الأول/أكتوبر 2023، استضافت المفوضية السامية لحقوق الإنسان، في إطار مشروعها المتعلق بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان في مجال التكنولوجيا (B-Tech) "ب - التكنولوجيا"، حلقة عمل بشأن تمكين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مجال التنفيذ المحلي للمبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في قطاع التكنولوجيا في أفريقيا. وناقش المنتدى دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تنفيذ المبادئ التوجيهية في قطاع التكنولوجيا ومجالات التعاون بين هذه المؤسسات والجهات الأخرى صاحبة المصلحة من أجل تنظيم التكنولوجيا التي تحترم الحقوق في المنطقة.

44- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2023، قدمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان الدعم المالي والتقني إلى شبكة المؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان من أجل تنظيم المؤتمر الرابع عشر لشبكة المؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان الذي يعقد مرة كل سنتين. وهذا المؤتمر، الذي جمع بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أفريقيا ومنظمات المجتمع المدني والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، قد ناقش واعتمد النتائج المتوصّل إليها بشأن دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في إدماج حقوق الإنسان في سياق العمليات التجارية والاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

2- الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي

45- في أيلول/سبتمبر 2023، عقدت المفوضية السامية لحقوق الإنسان مشاورة افتراضية مع ست مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان من أمريكا الوسطى بغية الإسهام في عمل المفوضية المستمر بشأن العدالة والمساواة العرقيتين في المنطقة.

46- وفي كانون الثاني/يناير 2024، استضافت المفوضية السامية لحقوق الإنسان، بصورة مشتركة مع شبكة المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في الأمريكتين، حلقة دراسية شبكية من أجل خمس مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان في المنطقة بشأن عملية الاعتماد. وقامت المفوضية، بصفتها أمانة اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد، بتقاسم معلومات عن المراحل المختلفة لعملية الاعتماد وعن الدعم الذي قدمته المفوضية إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في سياق هذه العملية.

3- آسيا والمحيط الهادئ

47- شاركت المفوضية السامية لحقوق الإنسان، بدعوة من منتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، في الاجتماع/المؤتمر العام السنوي للمنتدى الذي عُقد في أيلول/سبتمبر 2023. واعتمد المؤتمر إعلاناً تضمن تعهداً بدعم مواصلة إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان وتعزيز استقلالية وفعالية المؤسسات الوطنية القائمة.

48- وفي شباط/فبراير 2024، تعاونت المفوضية مع منتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومع شعبة التنمية الاجتماعية في جماعة المحيط الهادئ لإجراء مشاورات على مستوى مكتب أمين مظالم حقوق الإنسان في ساموا بشأن طرق تعزيز قدرات أمين المظالم، بما في ذلك بشأن التعديلات المقترحة على القانون التمكيني لمكتب أمين المظالم.

49- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، نظمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان، بالتعاون مع منتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، حدثاً جانبياً في الاجتماع الثاني والخمسين لقادة منتدى جزر المحيط الهادئ، الذي عُقد في جزر كوك، للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ولدعم إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان في منطقة المحيط الهادئ، بما في ذلك إنشاء مكتب أمين المظالم لجزر كوك ليكون مؤسسة وطنية مستقلة. وتعهد المشاركون، بمن فيهم رئيس وزراء ساموا وعضو ببرلمان جزر كوك ووزير خارجية جزر مارشال، بإنشاء أو تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة والنهوض بالمساواة بين الجنسين.

4- منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

50- في تشرين الأول/أكتوبر 2023، نظمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان، بالتعاون مع الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، حواراً إقليمياً بشأن تعليم حقوق الإنسان بغية تعزيز إدماج تعليم حقوق الإنسان في المناهج التعليمية. وقام الاجتماع، الذي حضره أكثر من 200 مشارك، من بينهم ممثلون عن وزارات التعليم والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات الحكومية الدولية، باعتماد بيان ختامي تضمن توصيات تتصل بمستقبل التعليم عامة وتعليم حقوق الإنسان في المنطقة.

51- وفي شباط/فبراير 2024، نظمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان "المؤتمر الدولي حول العدالة الغذائية من منظور حقوق الإنسان: تحديات الواقع ورهانات المستقبل"، بالتعاون مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وقدمت المفوضية

ورقة عمل بشـأن التدابير الرامية إلى التقليل إلى أدنى حد من التأثير السـلبي لتغير المناخ على الإعمال الكامل للحق في الغذاء مع التخفيف في الوقت نفسه من التأثير البيئي الضـار الناجم عن النظم الغذائية. وفي الوثيقة الختامية للمؤتمر، أعاد المشـاركون التأكيد على دور المؤسـسـات الوطنية لحقوق الإنسـان في رصد إعمال الحق في الغذاء وتقديم التقارير عنه.

52- وفي آذار/مارس 2024، قامت المفوضـية السـامية لحقوق الإنسـان، بالتعاون مع الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب، باستضـافة حلقة عمل تدريبية لمشاركين من 10 مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان في المنطقة بشأن المنهجية التدريبية للمفوضية في مجال حقوق الإنسان، مع التركيز على تصميم التدريب المتعلق بحقوق الإنسان وإدارته وتنفيذه.

جيم- الإسهامات المقدّمة إلى المبادرات الدولية الداعمة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

1- التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

53- حث مجلس حقوق الإنسـان، في قراره 31/51، المفوضـة السـامية على ضـمان اتخاذ الترتيبات المناسبة وتوفير الموارد اللازمة في الميزانية لمواصلة الأنشطة الداعمة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وزيادة توسـيع نطاق هذه الأنشـطة، بما في ذلك عن طريق زيادة تقديم الدعم إلى أعمال التحالف العالمي للمؤسـسـات الوطنية لحقوق الإنسـان وشـبكاته الإقليمية. ولذلك، قدمت المفوضـية الدعم المالي والتقني، فضـلاً عن خدمات الأمانة، إلى التحالف العالمي من أجل اجتماعه السنوي الذي عُقد في الفترة من 6 إلى 8 أيار/مايو 2024، والذي شـمل اجتماع مكتبه، ومن أجل دورتين نظمتهما اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد عُقِدَتا في الفترة من أيلول/سـبتمبر إلى تشـرين الأول/أكتوبر 2023 وفي الفترة من آذار/مارس إلى أيار/مايو 2024.

54- وفي تشـرين الثاني/نوفمبر 2023، قامت المفوضـية السـامية لحقوق الإنسـان، في شـراكة مع التحالف العالمي للمؤسـسـات الوطنية لحقوق الإنسـان والمعهد الدانماركي لحقوق الإنسـان وأمين المظالم لحقوق الإنسـان في أوكرانيا، باسـتضـافة المؤتمر الدولي الرابع عشـر المعني بالمؤسـسـات الوطنية لحقوق الإنسان، الذي ركز على دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في منع التعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة. وقدمت المفوضـية السـامية لحقوق الإنسـان الدعم الموضـوعي والمالي إلى المؤتمر، الذي أسـفر عن صـدور إعلان يحدد ويؤكد من جديد دور المؤسـسـات الوطنية لحقوق الإنسـان في منع التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة.

55- وفي ندوة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، المعقودة بشأن تغير المناخ وحقوق الإنسان، التي نظمها التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على هامش الاجتماع الثامن والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشـأن تغير المناخ، قدمت المفوضـية السـامية لحقوق الإنسـان عرضـاً بشأن دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالعمل المناخي، بما في ذلك تنفيذ نتائج مؤتمر الأطراف.

2- اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد

56- واصـلت المفوضـية السـامية لحقوق الإنسـان، بوصـفها أمانة اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد التابعة للتحالف العالمي للمؤسـسـات الوطنية لحقوق الإنسـان، تقديم الدعم المالي والتقني، بما في ذلك

المشورة وخدمات الأمانة، إلى اللجنة الفرعية[3]. وكان حضور المفوضية خلال عمليات اتخاذ القرارات في اللجنة الفرعية ضـــامناً لامتثالها للملاحظات العامة وقواعد النظام الداخلي المعمول بهما، كما أســـهم في ضمان شفافية العملية وحياديتها وعدالتها وصرامتها.

57- وخلال الفترة المشـــمولة بالتقرير، عقدت اللجنة الفرعية دورتين اثنتين، تضـــمنت كل دورة جزءاً افتراضـياً وآخر حضـورياً، واسـتعرضـت ما مجموعه 37 مؤسـسـة. وفي الدورة الثانية لعام 2023، التي عُقدت في الفترة من 25 إلى 29 أيلول/سبتمبر ومن 23 إلى 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023، استعرضت اللجنة الفرعية 18 مؤسسة[4]. واستعرضت اللجنة الفرعية 19 مؤسسة في دورتها الأولى لعام 2024، التي عُقدت في الفترة من 26 إلى 28 آذار/مارس ومن 29 نيسان/أبريل إلى 3 أيار/مايو 2024[5].

3- برنامج الزمالات لموظفي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من الفئة "ألف"

58- تقدم المفوضـية السـامية لحقوق الإنسـان منذ عام 2008 برنامج زمالات لموظفي المؤسـسـات الوطنية لحقوق الإنســـان من الفئة "ألف". وقد أتاح برنامج التعاون التقني لموظفي المؤســـســـات الوطنية لحقوق الإنســـان تعزيز ولايتهم، بالنظر إلى أنه مصـــمم لتزويد الزملاء بفهم أفضـــل للنظام الدولي لحقوق الإنسان والتعرف على أعمال المفوضية. وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، شارك في البرنامج موظفون من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في إندونيسيا، وجورجيا، والسلفادور، والفلبين، والكاميرون، وكينيا، ودولة فلسطين.

59- وقد نوّه المشـــاركون بدور برنامج الزمالات في تعزيز معارفهم المهنية وقدراتهم المؤســـســـية، وخاصـــة فيما يتعلق بالتفاعل مع النظام الدولي لحقوق الإنســـان. واعتباراً من كانون الثاني/يناير 2024، جرى توسـيع برنامج الزمالات ليسـتضـيف خمسـة موظفين من المؤسـسـات من الفئة "ألف". وسـيكون من الضروري زيادة توسيع نطاق البرنامج وتخصيص موارد إضافية له من أجل تمكين المزيد من المؤسسات من الاستفادة منه وتوسيع نطاقه ليشمل تقديم جولات دراسية إلى مؤسسات وطنية أخرى لحقوق الإنسان.

ثالثاً- أفضل الممارسات لدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

60- في 23 آذار/مارس 2024، أرسـلت المفوضـية السـامية لحقوق الإنسـان طلباً إلى المؤسـسـات الوطنية لحقوق الإنسان تطلب منها تقديم أمثلة على أفضل الممارسات. ووردت إحدى وعشرون مساهمة من المؤسـســات الوطنية لحقوق الإنســان في: أذربيجان، وأرمينيا، وإسـبانيا، وأسـتراليا، وألمانيا، وبولندا، وتركيا، وجورجيا، والدانمارك، وزامبيا، والســـويد، والعراق، وغواتيمالا، وقطر، والكاميرون، وكوســـتاريكا، وكينيا، وميانمار، ونيجيريا، والهند، وهولندا (مملكة -).

(3) عملاً بالفقرة 13 من قرار مجلس حقوق الإنسـان 51/31، سـيُعرض على المجلس تقرير آخر للأمين العام عن أنشـطة التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مجال اعتماد المؤسسات الوطنية امتثالاً لمبادئ باريس.

(4) الاتحاد الروسـي، والأرجنتين، وأسـتراليا، وألمانيا، وأوغندا، والبحرين، وبوروندي، وجمهورية مولدوفا، وغواتيمالا، وليبيريا، ومصـر، وملاوي، وميانمار، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشـمالية (المؤسـسـات الوطنية لحقوق الإنسان في إنكلترا واسكتلندا وويلز وأيرلندا الشمالية).

(5) أذربيجان، وإسبانيا، وباراغواي، وباكستان، والبرتغال، وبوروندي، والبوسنة والهرسك، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وتشاد، وجنوب أفريقيا، وسـري لانكا، والعراق، وعمان، والكاميرون، وكندا، وكوسـتاريكا، وليتوانيا، والهند، والمملكة المتحدة (المؤسـسـات الوطنية لحقوق الإنسان في إنكلترا واسكتلندا وويلز).

ألف- مكافحة العنف والتمييز القائمين على النوع الاجتماعي

61- أطلقت اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان مشروع "أصوات النساء"، وهو مشروع مكرس لمعالجة الظلم النُظمي الذي يؤثر على نساء وبنات الأمم الأولى والمجتمعات المحلية المتنوعة جنسانياً في جميع أنحاء أستراليا. وشارك أكثر من 000 2 امرأة وبنت في هذا المشروع في جميع أنحاء أستراليا خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

62- وفي آب/أغسطس 2023، قام المعهد الدانماركي لحقوق الإنسان، بالتعاون مع مجلس حقوق الإنسان في غرينلاند والمتحدث باسم الأشخاص ذوي الإعاقة في غرينلاند، بنشر تحليل بشأن الحماية من الاعتداء الجنسي في مؤسسات الأشخاص ذوي الإعاقة في غرينلاند. وجرى صياغة عدة توصيات بشأن كيف يمكن بصورة أفضل حماية المقيمين في مرافق الرعاية السكنية في غرينلاند من الاعتداء الجنسي.

63- وواصلت أمينة المظالم في كرواتيا المشاركة في صياغة التشريعات والسياسات العامة. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، اشتملت الأمثلة الجديرة بالملاحظة في هذا الصدد على المشاركة في مشروع قانون بشأن حماية المبلغين عن الفساد، ومشروع قانون بشأن الرعاية الاجتماعية، ومشروع خطة وطنية لمكافحة الفقر والإقصاء الاجتماعي.

64- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2023، فإن مكتب المحامي العام في جورجيا، الذي يعمل كآلية لمراقبة جرائم قتل الإناث، قد نظّم، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، اجتماعاً لفريق عامل مع مكتب المدعي العام ووزارة الداخلية والمحكمة العليا من أجل تحسين منهجية جمع البيانات الإحصائية عن حالات قتل الإناث والشروع في قتل الإناث.

65- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2023، قامت اللجنة الوطنية الميانمارية لحقوق الإنسان بزيارة ميدانية إلى المدارس للتأكد من تمتع الطلاب بالحقوق الأساسية، بما في ذلك حقوق الإنسان في الطعام والمياه الصالحة للشرب والتعليم والرعاية الصحية.

66- ومنذ آب/أغسطس 2023، قدم المعهد الهولندي لحقوق الإنسان مدخلات من أجل المناقشات البرلمانية المتعلقة بالعنف الأسري وقتل الإناث وتجريم العنف النفسي بهدف تعزيز المساواة بين الجنسين في مملكة هولندا.

67- وتمكّن أمين المظالم المعني بالمساواة في السويد من حل 510 شكاوى تمييز وتلقّى 286 شكوى من التحرش الجنسي خلال الفترة المشمولة بالاستعراض. وفي عام 2023، رفع أمين المظالم عدداً من دعاوى التقاضي أكبر بمقدار خمس مرات، بالمقارنة بعام 2022، بهدف توفير سبل انتصاف لجميع الضحايا.

باء- التصديق على صكوك حقوق الإنسان وتنفيذها

68- نتيجة للجهود الترويجية التي اضطلع بها مكتب مفوض حقوق الإنسان (أمين المظالم) في أذربيجان، جرى تسمية هذا المكتب في عام 2023 ليكون هو آلية الرصد المستقلة بموجب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

69- ومنذ عام 2023، يبذل المعهد الألماني لحقوق الإنسان جهوداً ترويجية من أجل تنفيذ الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري وقدم المشورة القانونية إلى ألمانيا لإدراج جريمة جنائية منفصلة في قانون العقوبات لتحقيق هذه الغاية.

70- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2023، تعاونت اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان مع اللجان البرلمانية في الدعوة إلى إدراج جريمة الاختفاء القسري في القانون والتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

71- ونفذت لجنة حقوق الإنسان في زامبيا عدة برامج للتثقيف والتوعية في عام 2023 بشأن الحاجة إلى تعديل شرعة الحقوق لكي تشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإلى بناء توافق في الآراء بشأن الحاجة إلى النظر في إلغاء الحكم الذي ينص على عقوبة الإعدام والوارد في الدستور، نظراً إلى أن عقوبة الإعدام قد ألغيت في قانون العقوبات.

جيم- النهج القائم على حقوق الإنسان في جمع البيانات وتحليلها

72- في نيسان/أبريل 2024، أطلق مكتب المدافع عن حقوق الإنسان في أرمينيا رسمياً برنامجاً لتكريس أحكام المساواة بين الجنسين ولتعزيز تنفيذ الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بالمساواة بين الجنسين، في الإطار القانوني المحلي. وكان الهدف الرئيسي هو تعزيز المساواة بين المرأة والرجل عن طريق تحسين مؤسسات الدولة.

73- ووقّعت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات في الكاميرون مذكرة تفاهم مع المعهد الوطني للإحصاءات في أيلول/سبتمبر 2023، بهدف تعزيز الرصد المتكامل لحقوق الإنسان وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بغية تعزيز النهج القائم على حقوق الإنسان المتبع لقياس التقدم المحرز.

74- وقد أضاف مكتب أمين المظالم في كوستاريكا، في خطته الاستراتيجية للفترة 2024-2028، نُهُجاً مواضيعية شاملة ومتعددة التخصصات بغية إعطاء الأولوية لجمع البيانات بدقّة وتحليلها بصورة فعالة بقصد التأثير على السياسات العامة، من أجل تعزيز حماية حقوق الإنسان وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

75- وفي أيلول/سبتمبر 2023، استضاف المعهد الدانماركي لحقوق الإنسان اجتماعاً لفريق خبراء مع شعبة الإحصاءات في الأمانة العامة للأمم المتحدة، ما أدى إلى استحداث أداة ترتقي بالبيانات التي يجمعها أصحاب الحقوق والمجتمعات المحلية وتحدد معايير لمشاركتهم في الجهود الوطنية المتعلقة بالبيانات.

76- وأدت اللجنة الوطنية النيجيرية لحقوق الإنسان دوراً استراتيجياً في ضمان اعتماد خطة عمل وطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (2024-2028) تَخْلف الخطة السابقة وتتماشى مع الإطار الوطني لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في البلد.

77- ونظمت مؤسسة حقوق الإنسان والمساواة في تركيا ندوة بشأن حقوق الإنسان بمناسبة الذكرى السنوية المئوية لتأسيس الجمهورية وذلك يومي 25 و26 تشرين الأول/أكتوبر 2023 في أنقرة، مع عرض تقديمي بشأن التتبّع التاريخي للاستدامة وحقوق المرأة والتحول والتغيير في أهداف التنمية المستدامة.

دال- دمج حقوق الإنسان في عملية وضع السياسات والتشريعات التي تتناول تغير المناخ

78- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وضع مكتب المدافع عن حقوق الإنسان في غواتيمالا برامج تدريبية محددة تتناول التقاطع بين حقوق الإنسان والسياسات المتعلقة بالبيئة وبتغير المناخ.

79- وعقدت اللجنة الوطنية الهندية لحقوق الإنسان اجتماعاً لمجموعة أساسية بشأن تأثير العمل المناخي على العمالة، بمشاركة من المدافعين عن حقوق الإنسان.

80- وأعدت المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق دراسة بشأن طرق مواجهة تحديات التغير المناخي من جانب السلطات التشريعية والتنفيذية المختصة، وقد وافق عليها العديد من الجهات صاحبة المصلحة.

81- وتعاون مكتب مفوض حقوق الإنسان في بولندا في أيلول/سبتمبر 2024 تعاوناً ناجحاً مع السلطات الوطنية لتمكين المنظمات التي تركز على حماية الحقوق البيئية من الطعن في خطط إدارة الغابات أمام المحاكم الإدارية.

82- ونظمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر مؤتمراً دولياً بشأن تغير المناخ وحقوق الإنسان في عام 2023، وهي تدخل حالياً في شراكة مع المجتمع المدني لتنفيذ مبادرة الاستدامة الخليجية.

83- وأوصى مكتب أمين المظالم في إسبانيا السلطات الوطنية بتعزيز تدابير الوقاية من حرائق الغابات وتحسين مقاومة الغابات للحرائق واستعادتها.

رابعاً- الدعم المقدم إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من الوكالات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة

84- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدأت المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تنفيذ برنامج مشترك لتفعيل تقديم الدعم على الصعيد القطري إلى 13 مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في: الأردن، وإكوادور، وأوكرانيا، وبيرو، وتيمور - ليشتي، وجزر القمر، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وكوستاريكا، ومقدونيا الشمالية، وملاوي، وملديف، ونيجيريا. ويركز البرنامج على تعزيز قدرات هذه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مجالات رصد حقوق الإنسان، والأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وحماية البيئة، وحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، والإنذار المبكر والوقاية، والتخطيط الاستراتيجي.

85- وفي شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر 2023، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم المالي والتقني إلى اللجنة الملاوية لحقوق الإنسان بغية المشاركة في استعراض تقرير ملاوي المقدم بموجب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ولكي تشارك اللجنة في وضع خطة عمل وطنية بشأن موضوع الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

86- وفي آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2023، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لجنة حقوق الإنسان في سيراليون في رصد حقوق الإنسان في سياق الانتخابات، بما في ذلك دعم غرفتها للعمليات الانتخابية التي تلقت وعالجت 129 شكوى تتصل بالانتخابات. وفي الفترة نفسها، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اللجنة المذكورة في تنظيم خمسة أحداث إقليمية لإشراك المجتمع المحلي بشأن حماية حقوق المرأة والطفل وتدريب الموظفين بخصوص آليات هيئات المعاهدات والهجرة ومكافحة الاتجار بالأشخاص.

87- وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعماً مالياً إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في جيبوتي لوضع خطة عمل للتواصل. ويتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حالياً مع هذه اللجنة لتيسير مشاركتها في وضع خطة عمل وطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

88- وقد دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مكتب أمين المظالم في دولة بوليفيا المتعددة القوميات في سياق الاجتماع السنوي لعام 2024 للشبكة الإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الأمريكتين، والذي ركز على العدالة البيئية، مع التأكيد على احترام حق مجتمعات الشعوب الأصلية في بيئة صحية في إطار التنمية المستدامة.

89- وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم الدعم المالي إلى اللجنة الوطنية البنغلاديشية لحقوق الإنسان بغية توسيع نطاق آليات الانتصاف التابعة لها، وتعزيز قدرات لجانها المواضيعية ودون الوطنية بغية زيادة الحوار العام بشأن حقوق الإنسان وتوسيع قاعدة بياناتها الخاصة بحقوق الإنسان لتسجيل انتهاكات حقوق الإنسان بشكل شامل.

90- ومنذ آب/أغسطس 2023، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اللجنة الوطنية المنغولية لحقوق الإنسان في إعداد تقريرها السنوي عن حقوق الإنسان، وخاصة حيثما جرى التعرف على مسائل مطروحة

بخصوص المساواة بين الجنسين والحقوق السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة وجرى عرضها على البرلمان. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023 وآذار/مارس 2024، نظم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورات تدريبية بشأن موضوع الأعمال التجارية وحقوق الإنسان لتعزيز قدرات اللجنة على تناول الشكاوى المتصلة بانتهاكات حقوق الإنسان من جانب الشركات. كما دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اللجنة في شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر 2023 بغية زيادة الوعي بالحق في الخصوصية وحماية البيانات ودمج حقوق الإنسان في ممارسات جهات إنفاذ القانون. ويُجري برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة في الوقت الحالي تقييماً لضمان الاستخدام المسؤول والمتوافق مع الحقوق لكاميرات المراقبة في الأماكن العامة.

91- وفي آذار/مارس 2024، تعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع مكتب أمين المظالم لحقوق الإنسان والعدالة في تيمور - ليشتي في إعداد مواد إعلامية وتثقيفية بشأن حقوق الإنسان والحكم الرشيد من أجل تنمية قدرات المؤسسات العامة. ومنذ كانون الثاني/يناير 2024، يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المكتب في رصد السياسات العامة ومدى امتثالها لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

92- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية السامية لحقوق الإنسان الدعم إلى حلقة عمل للجنة الوطنية الباكستانية لحقوق الإنسان بشأن التفاعل مع المدافعين عن حقوق الإنسان وتقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات. وفي شهري أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر 2023، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اللجنة في الحوارات وجهود الإغاثة التي تستهدف مجتمعات الأقليات، في أعقاب أعمال العنف الغوغائية في جارانوالا، كجزء من الجهود الأوسع نطاقاً لحماية الفئات السكانية الضعيفة. وفي آذار/مارس 2024، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتيسير الروابط بين اللجنة والجهات صاحبة المصلحة في مجال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان لمواءمة ممارسات مؤسسات الأعمال مع خطة العمل الوطنية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

93- وفي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى كانون الثاني/يناير 2024، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم إلى مكتب المدافع عن حقوق الإنسان في أرمينيا لتعزيز قدرته على إجراء تقييمات للآثار الواقعة على حقوق الإنسان وما يتصل بذلك من مراجعة للتشريعات. كما دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عملية وضع اختصاصات لمنصة إلكترونية لرصد توصيات الآلية الوقائية الوطنية وإجراء تقييم للاحتياجات فيما يتصل بإنشاء أكاديمية لحقوق الإنسان من المتوخى أن تقدم التدريب بشأن حقوق الإنسان.

94- وفي شهري تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر 2023، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في أوزبكستان، الشخص المفوض للمجلس الأعلى لحقوق الإنسان وذلك بتقديم التدريب بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ومنهجيات إجراء زيارة وقائية من جانب الآليات الوقائية الوطنية، واستراتيجيات حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وإيجاد بيئة تمكينية للمجتمع المدني.

95- ودعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في لبنان في صياغة تقريرها السنوي عن حالة حقوق الإنسان.

خامساً- التعاون بين آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

ألف- مجلس حقوق الإنسان

96- استمرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان، بالتنسيق مع التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، في دعم تفاعل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مع مجلس حقوق الإنسان وآلياته.

97- وفي الدورتين الرابعة والخمسين والخامسة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان، ووفقاً للنظام الداخلي للمجلس، الذي يسمح بمشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الممتثلة لمبادئ باريس، أدلى ممثلو 27 مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان[6] والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والشبكة الإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أفريقيا بـ 73 بياناً (تسعة بيانات خطية، و24 بياناً من البيانات الفيديوية، و40 بياناً حضورياً). ومعظم البيانات قد أُدلي بها أو أصدِرت في إطار البند 3 من جدول الأعمال (45 بياناً)، وأثناء المناقشات السنوية وحلقات النقاش (11 بياناً)، وفي إطار البند 6 من جدول الأعمال المتعلق بنتائج الاستعراض الدوري الشامل (سبعة بيانات).

1- الاستعراض الدوري الشامل

98- في الدورة السادسة والأربعين للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، المعقودة في نيسان/أبريل وأيار/مايو 2024، وردت ورقات، في إطار ورقات أصحاب المصلحة، من ثلاث مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان من الفئة "ألف" (أوروغواي وشيلي ونيوزيلندا) ومؤسسة واحدة من الفئة "باء" (سلوفاكيا). وفيما يتعلق بالدورة السابعة والأربعين، التي ستُعقد في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2024، وردت ورقات من ثماني مؤسسات حاصلة من الفئة "ألف" (إثيوبيا، وألبانيا، والبرتغال، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وقطر، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، والنرويج).

99- ووفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان 21/16، يحق للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من الفئة "ألف" أن تقدم مداخلة مباشرة بعد الدولة موضوع الاستعراض، أثناء اعتماد المجلس للنتائج في جلسة عامة. وفي الدورة الرابعة والخمسين للمجلس، أدلت أربع مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان من الفئة "ألف" (بوروندي، وفرنسا، ولكسمبرغ، ومالي) ببيانات أثناء اعتماد النتائج. وفي الدورة الخامسة والخمسين للمجلس، أدلت ثلاث مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان من الفئة "ألف" (ألمانيا، والكاميرون، وكندا) ببيانات أثناء اعتماد النتائج.

100- وفي شباط/فبراير 2024، عقدت المفوضية السامية لحقوق الإنسان والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ثلاث جلسات إحاطة/من إحاطات ما قبل الدورة، لعشرين مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان من البلدان المقرر استعراضها في الدورات السابعة والأربعين والثامنة والأربعين والتاسعة والأربعين للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل. وشملت المواضيع المتناوَلة: مراحل جولة الاستعراض الدوري الشامل، ودور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في كل مرحلة من مراحل جولة الاستعراض، والدعم المتاح للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من المفوضية السامية لحقوق الإنسان والتحالف العالمي. وقد عرض ممثلو المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تجاربهم في صياغة خطط التنفيذ، والمشاركة في المشاورات المتعلقة بالتوصيات، ودعم المجتمع المدني والحكومة، والجهد الترويجي في البرلمان، وصياغة التقارير المقدمة وتقارير منتصف المدة.

2- الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان

101- خلال الزيارات القطرية، تدعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بإطلاعهم على التحليلات والمعلومات المستقلة عن المسائل ذات الصلة بولايتهم وعن حالة الأشخاص والجماعات المعنية. كما أنها تيسر الاتصالات مع المجتمع المدني وتعقد اجتماعات

(6) المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في كل من إثيوبيا، وأرمينيا، واسكتلندا، وألمانيا، وأوكرانيا، وبوروندي، وجمهورية كوريا، وجورجيا، والدانمرك، وفرنسا، والفلبين، وقبرص، وقطر، والكاميرون، وكندا، وكولومبيا، ولكسمبرغ، ومالي، والمغرب، ومنغوليا، وموريتانيا، ونيجيريا، وهايتي، والهند، وهندوراس، وهولندا (مملكة -)، ودولة فلسطين.

معه، وتستضيف، في بعض الحالات، مؤتمرات صحفية للمكلفين بولايات في نهاية الزيارة. وعند إعداد التقارير، يطلب كثير من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة مدخلات من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

102- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، وخلال زيارة قطرية إلى كوت ديفوار، تواصلت المقررة الخاصة المعنية بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابه وعواقبه، مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كوت ديفوار لتناول قضايا مثل عمالة الأطفال والاتجار بالأشخاص. وأوصت المقررة الخاصة، في بيانها الختامي للبعثة، بأن تعزز السلطات الوطنية اللجنة بدعم إضافي وموارد إضافية بغية تعزيز فعاليتها في مكافحة أشكال الرق الحديثة.

103- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، تواصلت المقررة الخاصة المعنية بالحق في الخصوصية مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في موريشيوس خلال زيارتها القطرية لتناول الشواغل المتعلقة بممارسات جهات إنفاذ القانون التي تنتهك الحق في الخصوصية.

104- وفي شباط/فبراير 2024، تواصلت اللجنة الوطنية المنغولية لحقوق الإنسان مع المقررة الخاصة المعنية بالحق في الخصوصية، مؤكدةً اهتمامها بزيارة رسمية تقوم بها المقررة الخاصة إلى البلد واستعدادها لتسهيل إجراء هذه الزيارة في عام 2024. وعقب التواصل مع اللجنة، تابعت المقررة الخاصة الأمر مع حكومة منغوليا التي قبلت طلب الزيارة.

3- الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال فيما يتعلق بحقوق الإنسان

105- في تشرين الأول/أكتوبر 2021، شاركت اللجنة الاستشارية الوطنية الفرنسية المعنية بحقوق الإنسان في الدورة العاشرة للفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

باء- هيئات معاهدات حقوق الإنسان

106- واصلت المفوضية السامية لحقوق الإنسان دعم تفاعل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مع هيئات معاهدات الأمم المتحدة. وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، عممت المفوضية مذكرات معلومات على 34 مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وشجعتها على تقديم معلومات خطية أو شفوية وعلى حضور دورات هيئات المعاهدات.

107- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعدت المفوضية السامية لحقوق الإنسان 249 مذكرة إحاطة إعلامية موجهة إلى هيئات المعاهدات. وكان الهدف من مذكرات الإحاطة الإعلامية هو تقديم معلومات إلى أعضاء هيئات المعاهدات حول وجود المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأنشطتها ذات الصلة داخل الدولة موضوع الاستعراض. والغاية من ذلك هي ضمان قيام الدول الأطراف على إنشاء أو تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بما يتماشى مع مبادئ باريس بدعم تقني من المفوضية. كما سلطت مذكرات الإحاطة الضوء على توصيات اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد، حيثما كان ضرورياً.

108- وفي آذار/مارس 2024، نظمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان ثلاث حلقات دراسية شبكية على الإنترنت لإطْلاع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على الطرق التي يمكن أن تروج بها للتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، ولأعمال اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري، ولزيادة الوعي بشأن المؤتمر العالمي المعني بحالات الاختفاء القسري. وشارك في

الحلقات الدراسية الشبكية ما مجموعه 60 ممثلاً من 28 مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان. وعرضت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تجاربها بشأن المبادرات الترويجية الرامية إلى التصديق على الاتفاقية، وأعربت هذه المؤسسات عن اهتمامها بمواصلة تعزيز التعاون مع اللجنة.

109- وفي أيار/مايو 2024، وعلى هامش الاجتماع السنوي للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، أطلقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان الدليل العملي المتعلق بآليات الرصد المستقلة ودليل الآليات القائمة المرتكز على شبكة الإنترنت، بمشاركة من العديد من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

110- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت 63 مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان معلومات خطية إلى 30 دورة وفريقاً من الأفرقة العاملة لما قبل الدورات تابعة لهيئات المعاهدات عُقدت خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

جيم- آليات وعمليات الأمم المتحدة الأخرى

111- تفاعلت أيضاً المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مع الهيئات التي تتخذ من نيويورك مقراً لها. وفي هذا الصدد، شاركت 33 مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في الدورة الثانية عشرة للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة التي عُقدت في مقر الأمم المتحدة في أيار/مايو 2024.

سادساً- استنتاجات

112- تواصل المفوضية السامية لحقوق الإنسان الاضطلاع بدور رئيسي في إسداء المشورة إلى الدول بشأن إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان، وواصلت المفوضية أنشطتها في مجال التعاون التقني التي تركز على تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بما يتماشى مع مبادئ باريس والملاحظات العامة للجنة الفرعية المعنية بالاعتماد.

113- وتؤدي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان دوراً أساسياً في النهوض بثقافة حقوق الإنسان على الصعيد القطري. ولذلك، فمن المهم دعم الجهود الرامية إلى تعزيز استقلاليتها امتثالاً لمبادئ باريس. وقد انعكس هذا الدور في العديد من التوصيات الصادرة عن الهيئات والآليات الدولية لحقوق الإنسان.

سابعاً- التوصيات

ألف- توصيات موجهة إلى الدول

114- إن الأمين العام، إذ يذكِّر بالتعهدات التي قطعتها الدول في سياق مبادرة حقوق الإنسان 75 بإنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وإذ يكرر تأكيد الاعتراف بدور هذه المؤسسات في النهوض بحقوق الإنسان على الصعيد الوطني وفي المناداة بالعمل من أجل حقوق الإنسان، يشجع الدول على القيام بما يلي:

(أ) أن تنشئ مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان تمتثل لمبادئ باريس، وأن تعزّز هياكل المؤسسات القائمة واستقلاليتها لتمكينها من أداء ولاياتها بصورة فعالة؛

(ب) أن تطلب الدعم التقني والمشورة من المفوضية السامية لحقوق الإنسان، بما في ذلك عند صياغة التشريعات التمكينية، وكذلك عند بناء وتعزيز قدرات هذه المؤسسات؛

(ج) أن تواصل تقديم المساهمات المالية إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان بغية تعزيز برنامجها للتعاون التقني دعماً للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛

(د) أن توفّر موارد مالية إضافية بغية مواصلة برنامج الزمالات الذي تقدمه المفوضية حالياً من أجل موظفي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من الفئة "ألف" وتوسيع نطاقه لكي يشمل مزيداً من الأنشطة، بما في ذلك الجولات الدراسية الهادفة إلى تبادل المعلومات والخبرات الفنية على مستوى النظراء فيما بينهم مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من الفئة "ألف" على الصعيد القطري؛

(هـ) أن تكفل منح المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ولاية واسعة النطاق لحماية وتعزيز جميع حقوق الإنسان، بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأن تكفل منحها سلطات كافية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الأهلية لزيارة أماكن احتجاز الأشخاص المسلوبي الحرية؛

(و) أن تتخذ جميع التدابير اللازمة، على سبيل الاستعجال، لحماية موظفي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والأفراد الذين يتعاونون معها أو يسعون إلى التعاون معها من التهديدات والمضايقات. وينبغي إجراء تحقيق عاجل وشامل في أي حالات انتقام أو ترهيب مدَّعاة، وتقديم الجناة إلى العدالة.

باء- توصيات موجهة إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

115- إذ يؤكّد الأمين العام على الدور الأساسي الذي تضطلع به المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بوصفها جهات فاعلة رئيسية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان الوطنية على الصعيد الوطني، فإنه يشجعها على مواصلة تفاعلها وتعاونها الوثيقين مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكيانات الأمم المتحدة الأخرى على الصعيد القطري، وكذلك التفاعل والتعاون معها عن طريق شبكاتها الإقليمية والعالمية. وهو يشجّع كذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على القيام بما يلي:

(أ) أن تلتمس الخدمات الاستشارية والتعاون التقني من المفوضية لتعزّز قدراتها، بغية التمكّن من أداء ولايتها وفقاً لمبادئ باريس وتوصيات اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد؛

(ب) أن تواصل التفاعل مع الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، وكذلك مع الهيئات الحكومية ذات الصلة، بغية تشجيع إدراج قضايا حقوق الإنسان في التشريعات والسياسات والبرامج وتعزيز التنفيذ الفعال لتوصيات هذه الآليات والهيئات؛

(ج) أن تواصل المنافحة عن مشاركتها المستقلة في آليات وعمليات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

جيم- توصية موجهة إلى منظومة الأمم المتحدة

116- ينبغي أن تواصل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بالتنسيق مع منظومة الأمم المتحدة، تقديم الدعم الرامي إلى إنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وكذلك شبكاتها العالمية والإقليمية، لتيسير تقاسم الخبرات.